روسيا واستعادة الدور في منطقة الشرق الاوسط

قسم العلاقات الدولية

كلية العلوم السياسية

جامعة دمشق

الملخص

شكل التنافس والتزاحم بين القوى العالمية الكبرى على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط السمة البارزة للسياسات الخارجية لتلك الدول على مر التاريخ.

وبانهيار الاتحاد السوفيتي طرأ تحول جذري في أهداف وبرامج السياسة الخارجية الروسية بعد أن تخلت عن الأسس العقائدية التي كانت تحكمها . ولم تسلم المنطقة العربية جراء ارتدادات الانهيار.

ونحكم أنّ روسيا كانت ولا زالت تشغل حيز مهم ضمن الكتلة الأورو - آسيوية الملاصقة للشرق الأوسط وضعت في أولويات سياستها الخارجية مد نفوذها في الشرق الأوسط . وكسب أكبر عدد ممكن من دول المنطقة إلى جانبهم وذلك لاعتبارات ومتطلبات الحرب الباردة. كما حاولوا تصدير النموذج الاشتراكي وتعميمه في الدول التي عانت من الاستعمار الغربي لدولها.

وفي مرحلتنا الراهنة بدت الأزمة السورية الحالية تشكل خطاً فاصلاً في العلاقات الدولية، ومثل الموقف الروسي من هذه الأزمة خطاً فاصلاً تخوض فيه روسيا معارك دبلوماسية وسياسية في محاولة منها لتحييد الانفراد الغربي في تقرير مصير الدول .

هذه الرؤية الروسية للسلوك السياسي لواشنطن وحلفائها يتطبق في معظمه على الأحداث الجارية حالياً في الوطن العربي والتي شكلت مدعاة للتدخلات الخارجية الغربية بشكل خاص في مجرياتها، حدث هذا في كل الدول العربية التي شهدت حراكاً في مواجهة أنظمتها (تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية)، وفي خضم هذه الأحداث الكبيرة لم يكن للموقف الروسي أن يظهر بشكل جلي خلافاً للعهد السوفيتي الذي كانت موسكو فيه داعمة للثورات وحركات التحرر الوطني في العالم ولم تعلن روسيا تأييداً صريحاً للثورة في أي بلد عربي، والتزمت الصمت في تونس ومصر واتسم موقفها بالتأني إلى حد البطء في رد الفعل في حالتي اليمن والبحرين، ثم تطور هذا الموقف تدريجياً في كل من الأحداث الليبية والسورية مع اختلاف في نمط ودرجة التأييد في كل حالة على حدة لكل من البلدين. وقد رأى البروفسور الروسي فيتالي ناؤمكين مدير معهد الدراسات الشرقية بموسكو في مقابلة مع "روسيا اليوم" أن الموقف الروسي تجاه الثورات العربية موقف مرن قابل للتغيير تبعا للظروف، ولا يمكن تفسيره بأنه موقف مضاد للثورات[1].

■ المبحث الثاني : روسيا وإعلان تعدد القطبية من دمشق :

إذا كان للموقف الروسي قد اتسم بالتردد في حالة دعم النظام الليبي لكنه لا يبدو كذلك في الحالة السورية. منذ بداية الأزمة في سورية تميز الموقف الروسي عن المواقف الغربية، ففي بداية الأزمة السورية تريثت موسكو ولم يظهر أي موقف يمكن تسجيله لدولة حليفة، وبدت أنها تفضل التريث موازنة موقفها بشكل دقيق خاصة وأنها لم تنجح بموقفها المماثل في الأزمة الليبية، حين لم تتمكن من فرض رؤيتها للحل ومثله لم تتمكن من الحفاظ على نظام القذافي الذي عملت على دعمه. وجاء تحفظها على قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣ خجولاً لا يناسب دولة قوية لها مصالحها الاستراتيجية خارج حدودها.

كما رفضت الانضمام إلى مجموعة الاتصال الدولية بشأن ليبيا بالرغم من أن هذه المجموعة ضمت حوالي ٤٠ دولة إلى آخر تصورات القضية التي ترجع بها دور موسكو إلى ما بعد فرنسا وبريطانيا وألمانيا وحتى إيطاليا.

وإذا كان التوازن أو حتى التردد في اتخاذ موقف واضح من الأحداث التي عمت في البلدان العربية قبل سورية، لكن هذا الموقف تمايز بشكل واضح في حالة الأزمة السورية ففي الوقت الذي أوقفت فيه موسكو التعاون العسكري التقني مع ليبيا بعد فرض العقوبات عليها، تواصل دعمها لسورية للإشارة إلى حدة الموقف هذه المرة، إذ يبدو أن موسكو قد راجعت

حساباتها الإقليمية من ميزان مصالحها الإقليمية ومن ميزان هيبتها كدولة ذات نفوذ وطا كلمتها التي يجب أن تنفذ على الساحة الدولية وخاصة عندما يتعلق الأمر بدولة حليفة ، من هنا سادت في روسيا حالة من عدم الرضى على الأداء السياسي والدبلوماسي الروسي من قبل الرأي العام والأوساط السياسية الروسية في مجريات حل المسالة الليبية. وبدا من الواضح أن روسيا والصين قد خدعتا إلى حد ما فيما ذهب إليه قرار مجلس الأمن بحق ليبيا، فقد ذهب عمل حلف شمال الأطلسي في هذه الدولة إلى أبعد ما يمكن، أي إلى أبعد ما أذن به القرار الذي تضمن منطقة حظر طيران لحماية المدنيين، ووقف إطلاق النار، وإجراء مفاوضات بين أطراف الأزمة، لكن الواقع أثبت أن الناتو تسبب بحرب أهلية شرسة نتيجة الدعم السياسي والعسكري لأحد

---

[1] - http://arabic.rt.com/news_all_news/news/٥٧٥٣٧٢/

أطراف الأزمة، كما تسبب في عشرات الألوف من الضحايا بسبب القصف المتواصل للمنشآت المدنية والنفطية وحتى محطات التلفزة المبنية.

أرادت موسكو في الأزمة السورية استدراك ما يمكن فعله بخصوص الأزمة في سورية، وبالتالي استدراك ما لحقها جراء موقفها في ليبيا سياسيا ودبلوماسيا، إذ بعد فترة من بدء الأحداث السورية بدا الموقف الرسمي الروسي يتمايز عن سواه من المواقف الغربية وحتى العربية، وبدت موسكو بعد عدة أسابيع من الأزمة السورية أنها لا تقبل الانفراد الغربي في الحل ومعارضته على كافة الصعد وصولاً إلى استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن إلى جانب الصين. ثم كانت روسيا من بين الدول التسع التي صوتت ضد قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول سورية، في اجتماعه ٢٠١١/٤/٢٩، الذي جاء بمبادرة أمريكية ويشجب الاستخدام المفرط للقوة من قبل السلطات، وحذرت موسكو من مغبة التدخل الخارجي في سورية ورأت فيه مسبباً لمزيد من العنف وقد يشعل حرباً أهلية، وركزت موسكو على أن أسباب العنف في البلاد هو تزويد المعارضة بالأسلحة ودعمها مادياً وإعلامياً ومعنوياً من قبل دول تريد للتغيير في سورية أن يحدث بغض النظر عن شرعيته ونتائجه.

وقد كانت روسيا ولا زالت من الدول الكبرى التي ترفض فرض المزيد من العقوبات على سورية لأنها لا تخدم القصد المعلن عنه. ويبدو أن معاندة روسيا لن تلين، حتى وإن أبدى بعض الأطراف العربية ميلاً إلى مراعاتها في رسم خريطة الطريق للتسوية.[1]

وتدرك موسكو أكثر من غيرها بين الدول الكبرى أن الاحتجاجات التي سادت في بعض الدول العربية بغض النظر عن مشروعية بعض المطالب إلا أنها استغلت بشكل كبير للتدخل في شؤون الدول الداخلية، وقد كتب ميشال شوسودفسكي أستاذ الاقتصاد في جامعة أوتاوا في الأيام الأولى من الأزمة السورية أن وكالات الاستخبارات الغربية وكذلك الموساد الإسرائيلي استخدمت منذ الحرب السوفيتية – الأفغانية مختلف المنظمات الإرهابية السرية، وكانت كل من واشنطن وبريطانيا تقدمان الدعم السري باستمرار للجماعات الإرهابية المتطرفة في أفغانستان والبوسنة وكوسوفو وليبيا وغيرها كوسيلة لإثارة الفتنة العرقية والعنف الطائفي وعدم الاستقرار.... وكذلك فإن الهدف النهائي للحركة الاحتجاجية في سورية ولتضليل وسائل الإعلام وزيفها هو خلق انقسامات داخل المجتمع السوري ليبرز في نهاية المطاف "التدخل الإنساني".[2]

وحين اعترض وزير الخارجية الروسي لافروف على المقترح القاضي بعدم تزويد سورية بالأسلحة برر اعتراضه بأنه من غير المعقول ألا تكون هناك ردة فعل للحكومة السورية على الفوضى التي تعم البلاد، ففي غالبية الأحيان من مجريات الأزمة السورية تم استفزاز السلطات هناك بالمعارضة المسلحة، وهذا ليس مجرد كلمات جوفاء.[3]

---

[1] - سمعان، جورج، موسكو في حساباتها السورية والروسية، الحياة، ٢٠١٢/١/٣٠.

[2] - Chosodovski M., Libya,ssyria and Nato, the morality play of Britai,s "progressive media" global research, oktober ١٣/٢٠١١

[3] - Hearst David, Why Russia is backing Syria, the Gardian, ٠٢/١٢/٢٠١١

وأكثر ما تخشاه موسكو في مجريات الأحداث السورية هو تدهور الأوضاع التي قد توصل البلاد إلى الحرب الأهلية التي ستطال ارتداداتها المنطقة بأكملها عدا عن إمكانية انقسام البلد إلى مقاطعات حسب الانتماء الطائفي، والمسألة أكثر تعقيداً مما يظنه القادة الغربيون الذين يحاولون حل الأزمة عبر استخدام القوة.

وفي مكان آخر أوضح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في تصريح له ٢٠١١/١٢/٢٦ أن روسيا تقف ضد استخدام السابقة الليبية التي تتخصص في الالتهاك الفظ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة من أجل تسوية نزاعات أخرى وضد استخدام شعار حماية المدنيين لدعم أحد الأطراف في الحرب الأهلية، وجدد ترحيب روسيا بالتوقيع على بروتوكول بعثة مراقبي الجامعة العربية بين سورية والأمانة العامة للجامعة معتبرا أن هذا البروتوكول يتيح استخدام آلية الرقابة المستقلة في المناطق مباشرة لضمان حماية جميع المواطنين السوريين واستقرار الموقف[1].

ارتكز الصمت الروسي في بداية الأزمة على الثقة بقدرة القيادة السورية على احتواء الاحتجاجات بأي شكل كان، وساهمت موسكو في تعبيد الطريق لهذا الحل، لكن حجم المشكلة بقي في تصاعد ومستوى الدعم الذي تتلقاه المعارضة يفوق التوقع، وتشابكت الخيوط العربية والإقليمية والدولية، وبدا أن تطورات الأزمة أكبر من إمكانيات الحلول المطروحة التي تعمل على تثبيتها عند حد معين، فلا الإصلاحات الكبيرة والجوهرية التي طرحها الرئيس السوري، ولا الإجراءات الأمنية المرافقة على الأرض مكّنت من احتواء الاحتجاجات التي اتسعت رقعتها وباتت تنتقل في الجغرافيا السورية بشكل يتعذر رصده أو ضبطه، مما سمح للدول الأخرى بالولوج بالأزمة السورية بشكل مباشر عبر الهيئات العربية والدولية (جامعة الدول العربية، الاتحاد الأوربي، الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، محكمة الجنايات الدولية، مجلس الأمن وغيرها)

وكلما خرج الموضوع عن إرادة الحكومة السورية في التحكم بخيوطه، بدت موسكو أكثر تشدداً ومؤازرة للجانب الرسمي السوري إلى درجة التطابق في المواقف السياسية والتصريحات المعلنة من الأزمة. وفي محاولة لاحتواء الأزمة، عملت موسكو على استضافة أطراف من المعارضة السورية بشقيها الداخلي والخارجي، ثم عملت على تمرير فكرة العنف المستخدم من جانب المعارضة ضد القوات الحكومية وموظفيها وهي الفكرة التي طالما حاولت دمشق إيصالها إلى المحافل المهتمة بالشأن السوري لكنها لم تجد من يتبناها، وأخيرا جاء المشروع الروسي في مجلس الأمن كي يدعم المشروع السوري الرسمي في معالجة المشكلة بعد الإقرار بوجود طرف آخر يشترك في العنف.

و أقرت موسكو بضرورة إيقاف العنف أيّاً كان مصدره والجلوس على طاولة الحوار كوسيلة للتفاهم، مهما كان ما سيناقشه الأطراف خلال هذا الحوار، أو أيّاً كان سقف الحوار ومحاوره. وتذكر الأوساط السياسية الروسية مجموعة من الأسباب التي تدعو موسكو إلى الوقوف إلى جانب سورية، ومن هذه الأسباب ما يلي:

-أسباب تاريخية، متعلقة بعلاقاتها القديمة والوثيقة بسوريا وحكمها وسياساتها في المنطقة منذ عقود طويلة.

---

[1] - ٢٦-١٢-٢٠١١ http://www.damaspost.com/

-لديها قراءتها للواقع الجيوستراتيجي العالمي، وهذا الحصار الذي تحاول واشنطن ضربه حولها، من قلب أوروبا وحدودروسيا الجنوبية في مواجهة شبكة صواريخها هناك، حتى آسيا الوسطى.

-المصالح الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية لروسيا في المتوسط. فلم يعد لديها موطئ قدم هنا إلا في دولتين اثنين: الجزائر وسوريا. ومن الخطأ الفادح التفريط بأي منهما، خصوصاً في سوريا الدولة المركزية الحاذية لكل قضايا الشرق الأوسط والمشرق العربي، فضلاً عن القضايا الملامسة لبعد روسيا الاستراتيجي في أوراسيا وحدودها الجنوبية.

-الأولويات الأمنية لروسيا، أي العمل على مواجهة الأصوليات الدينية الإرهابية المتطرفة، والسعي إلى الحؤول دون وصولها إلى الحكم في الدول التي (تعيشها)، أو تلك التي تحيط (بنا)، لأن في ذلك خطراً مباشراً على الأمن القومي الروسي[1].

و يبدو الموقف الروسي مفصلياً، على المستوى الدولي، في ما يتعلق بالوضع السوري، إذ لا تزال موسكو ترفض إدانة السلطة وفرض المزيد من العقوبات على دمشق بالرغم من التوافق الأمريكي الغربي على تلك الإدانة وتمكنوا من تعميمها في بعض المحافل الدولية، لكن موسكو بقيت تناهض الغرب في التدخل بشؤون الدول المستقلة هذا ما يؤكده فيودور لوكيانوف رئيس تحرير مجلة (روسيا والسياسة العالمية)، كما أن موسكو تدرك جيداً أن العقوبات المفروضة على سورية إنما تهدف إلى الضغط على دمشق بقصد تبديل سياستها المعلنة وتحالفاتها السياسية، مثلما تستهدف الضغط على الشعب السوري لتبديل نظامه السياسي مما يشكل انتهاكاً لحق الشعب في تقرير مصيره واختيار النظام السياسي الذي يراه مناسباً لتحقيق مصالحه، وهذا كله يبين أن العقوبات الأمريكية والأوربية التي تفرض بحق الدول وشعوبها من مؤسسات وشركات وأفراد إنما تشكل تدابير انفرادية غير مشروعة، وتمس القانون الدولي وحق الشعوب في تقرير مصيرها وحقوق الإنسان كذلك. وفي معظم حالات العقوبات التي استخدمتها واشنطن مع الغرب يبدو جلياً أن هذه الإجراءات بعيدة عن العلاقة بالقانون الدولي وتحكمها المصالح السياسية للدول الفاعلة، وهو منهج أمريكي بات ثابتاً في فرض العقوبات على اعتبار أنها بديل عن الحرب لأنها تقود إلى نتائج تعادل إن لم تزد على آثار الحرب، وهي تدابير متخذة منذ أن أوصى بها الرئيس الأمريكي ويلسن الذي وصف العقوبات بأنها أكثر سرعة وفعالية من الصراع في ساحة القتال.. والأمة المحاصرة هي أمة في مشهد استسلام[2].

■ المبحث الثالث : تماسك الحلفاء في مواجهة التحديات :

يرى المحلل السياسي فلاديمير كيريانين من معهد الدراسات الاستراتيجية أن حلفاء روسيا في المنطقة العربية انضموا عنها جراء سياسة البوليشتويكا التي خاضت مصالح تلك الدول، ولم تبق إلا سورية، لهذا لا بد من الحفاظ عليها كدولة حليفة لنا في المنطقة بغض النظر عن الثمن اللازم لذلك[3].

---

[1] - جان عزيز، قرارنا الدفاع عن دمشق، الأخبار، ٢٩-١١-٢٠١١.

[2] - بجك، باسيل يوسف، مدى مشروعية العقوبات الأمريكية والأوربية على سورية في ضوء القانون الدولي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩٣، تشرين الثاني ٢٠١١، ص ٤١.

[3] - inosmi.ru/politic/٢٠١١٠٩٠٢/١٧٤١٥٥٤٦٦.html

وبغض النظر عن النزعة البرغماتية في علاقات موسكو الجديدة، يظل السؤال الأساسي مطروحاً بالصيغة التالية: إذا كان المحال قد تبدل في روسيا بدرجات كبيرة، فما الحافز الذي يغري روسيا في الاستمرار بعلاقاتها الإستراتيجية مع سورية على النحو الذي نشهده الآن ، ويمكن طرح السؤال نفسه في تشبث دمشق بموسكو.

قد تكون الإجابة على هذا التساؤل هو حجر الزاوية في غالبية العلاقات بين الدول، إلا أن المتغيرات الدولية خلال السنوات الأخيرة في المنطقة العربية فرضت على كل من موسكو ودمشق الحرص على علاقة متينة بينهما،

فالتدخل الأمريكي في العراق، إضافة إلى الضغط المتواصل الأمريكي والأوربي على سورية بخصوص لبنان عزز من إحساس دمشق بفقدان الأمن، الأمر الذي يحتم عليها السعي بكامل مقدورها على تقوية العلاقة مع موسكو. كما أن تعزيز العلاقة مع سوريا حاجة روسية لمصالحها في المنطقة في شتى حساباتها، على الأقل لأن سوريا تمثل آخر منفذ ونقطة تأثير لروسيا في منطقة الشرق الأوسط. من ناحية أخرى تعطلت واشنطن التي كانت ترزح تحت حكم المحافظين الجدد محاصرة موسكو وتطويقها بمشروع الدرع الصاروخية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي انطلاقاً من بولونيا وتشيكيا، واليوم تسعى واشنطن إلى تطويق روسيا من جهة الجنوب، عبر إسقاط سورية الحليف الاستراتيجي لروسيا[1].

إن موسكو بذلت جهوداً كبيرة في إعادة ترتيب أوراقها خارجياً في المنطقة العربية على مدى السنوات السبع الأخيرة قد تكون مهددة بفقدان ما بنته خلال هذه الفترة جراء رياح التغيير التي قد تعصف بكل الأوراق وتطرح ضرورة إعادة ترتيبها من جديد، من هنا ينبع الحرص الروسي على عدم إضاعة فرصة ثمينة في تثبيت أقدامها كدولة لها مصالح في المنطقة العربية وتجب على الآخرين مراعاتها. ومن جانب آخر لازالت موسكو تشكك في نقاء الحراك العربي وأن منشأ هذا الحراك محض عوامل داخلية، وهي (موسكو) تتلمس الأيادي الأمريكية المباشرة بها، وحتى إن لم تكن كذلك فإنها (الثورات) قد انطلقت عبر وسائل أمريكية متمثلة بمواقع التواصل الاجتماعي والانترنت الذي ساهم في حدة الاحتجاجات وازدياد رقعتها.

إذاً وحسب ما رأى أحد المحللين بأن موسكو حاذة هذه المرة في مواجهة واشنطن وحلفائها ولعل الشرق الأوسط هو أفضل المناطق لتوجيه ضغط روسي على أمريكا واختبار مدى مقاومة الغرب لها في ساحات بعيدة. فواشنطن المتورطة في العراق وأفغانستان تمتلك مشاكل عويصة مع إيران، مع أنها تعتمد كثيراً على مصادر الطاقة في المنطقة. وفي وضع ديمومة الصراع العربي "الإسرائيلي فإن عدد من دول المنطقة لا زالت تبحث عن دولة عظمى تستظل بظلها. من هنا فإنه بإمكان روسيا أن تجعل من الشرق الأوسط بداية لإيلام الولايات المتحدة أو منافستها قوة[2].

وانطلاقاً مما سبق فقد اجتهدت السياسة السورية في مساعيها للحفاظ على علاقاتها العميقة مع روسيا ، والمعروف أن مصلحة دمشق لاتنحصر فقط في الرغبة بتطوير علاقاتها مع موسكو وحسب، بل وتسعى أن يكون ذلك على حساب

---

[1] - إبراهيم المتني، الموقف الروسي وحدود الغطرسة الأمريكية، جريدة البناء، العدد ٧٥٧، تاريخ ٢٠-١١-٢٠١١ .

[2] - Friedman G.,Russia's Great Power Strategy

إسرائيل، لأنها تريد سلاحا متطورا لمواجهتها بخاصة في المجال الجوي، وهذا ما يستفز الأخيرة ويدعوها لأن تتوقف عن التعاون مع روسيا فيما يخص المجال الإليكتروني المفيدة لروسيا لاستخدامات التجسس والاستطلاع.

ومنذ ان التقى الرئيس بشار الاسد نظيره الروسي بوتين مرة في كانون الثاني ٢٠٠٥ في موسكو، ثم في نهاية العام ٢٠٠٦، والعلاقات السورية الروسية تتحسن بصورة ملحوظة، لدرجة أن روسيا وافقت على بيع أنظمة صواريخ جو متقدمة إلى سورية بالرغم من معارضة الولايات المتحدة واسرائيل لمثل هذه الخطوة.[1]

أما الزيارة الثانية للرئيس السوري بشار الأسد لموسكو كانت في أواخر آب ٢٠٠٨ في لحظة كان الروس قد حسموا أمرهم بالمواجهة المباشرة مع واشنطن في جورجيا التي استفز رئيسها ميخائيل ساكاشفيلي موسكو بإعادة ضم كل من اخازيا وأوسيتيا الجنوبية إلى جورجيا بعد استقلالهما في العام ١٩٩١. وتدخلت روسيا عسكرياً لإعادة الأمور إلى نصابها. وانطلاقاً من هذه الخطوة الجريئة يشير بعض المحللين إلى أن السياسة الخارجية الروسية قد تعدت مرحلة المطالبة بعالم متعدد الأقطاب، حيث تدخلت روسيا وتقدمت بدباباتها نحو أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا مقترحة تعديل القواعد الأساسية للدبلوماسية الدولية من أجل الاعتراف بالمصالح والامتيازات الروسية على الحدود[2].

وفي هذا النطاق لم تتردد روسيا كذلك من الإعلان عن وجود أسلحة "إسرائيلية" في جورجيا للإشارة إلى إسرائيل التي دعمت جورجيا، وبأن الأخيرة جزء من السياسة الغربية التي تقودها أمريكا ضد الاتحاد الروسي. وأضافوا أن إسرائيل تتآمر مع دول من الجوار الروسي بقصد تمكين سلاح الجو "الإسرائيلي" من ضرب إيران[3].

التحرك السوري باتجاه موسكو في خضم هذا التزلف الروسي من دور دول الحلف الأطلسي في العالم، ومن الهجمة الروسية المستندة على الدور الاسرائيلي الداعم للغرب كان مدروساً وذو دلالة سياسية واستراتيجية، تمخضت نتائجه في اعتراف سوريا باستقلال كل من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في الوقت الذي لم يكن سهلاً على موسكو إيجاد من يناصرها في هذا الملف، وفي ذلك الأثناء كتب مايكل سيكتر، الخبير الأمريكي في الشؤون الروسية، يقول :"لقد انتهت الفترة التي كانت فيها الولايات المتحدة الأميركية تتعامل مع روسيا مثل تعاملها مع حاماتكا"[4].

وبدوره قام الرئيس medvedev يوم ١١ أيار ٢٠١٠ بزيارة رسمية الى سورية واعلن خلالها ان روسيا وسورية اتفقتا على تعزيز " الشراكة الاستراتيجية " بين البلدين، مثلما أشار إلى انه "دون النظر إلى الأزمة فان علاقاتنا التجارية – الاقتصادية في حالة صعود "وتناولت محادثاته مع القيادة السورية مسائل تنفيذ بعض المشاريع في مجالات النفط والغاز والنقل والطاقة الكهربائية والطاقة الذرية وآفاق التعاون في مجالات تكنولوجيا المعلوماتية والفضاء والسياحة والتكنولوجيا المتقدمة.

---

[1] - ((مارك كانتر،يونايتد برس انترناشيونال (واشنطن)، شبكة فولتير، ٧ ايلول ٢٠٠٥.

[2] - د. قصي الحسين، التحركات الروسية الجديدة في الشرق الأوسط ولعبة التوازنات، الأنباء ١٠-١١-٢٠١١

[3] - World Tribune, Russia threatens to Sell Arms to Israel's Enemies

[4] - عودة الدب إلى الساحة الدولية، موقع الجزيرة للدراسات.

من جهة أخرى، تدرك القيادة الروسية أهمية أية بقعة من العالم العربي والإسلامي استراتيجياً بالنسبة لطموحات موسكو في البقاء ضمن حلبة الدول العظمى، لكنها بالمقابل تدرك أن التناقضات لا تساعدها كثيراً في الحفاظ على علاقات متينة، فالمحيط العربي والإسلامي بالإطار العام هو حظيرة خلفية للنفوذ الأمريكي حتى أن الحراك السياسي الذي تشهده مجموعة من الدول العربية لا تطمئن موسكو تماماً بل وتفرض عليها مجموعة من التحديات الجديدة، فالحراك الذي نجح في فك الارتباط التقليدي بين النخب الحاكمة والولايات المتحدة في بعض البلدان قد ينجح في إنهاء العداء التقليدي ما بين البعض الآخر والولايات المتحدة وفي مقدمتها ليبيا وسورية، كما أن موسكو تحتاط كثيراً من موضوع الأصولية الإسلامية التي تعرقل مساعيها في الشيشان وغيرها. لذلك تبقى سورية هي البلاد الأكثر أهمية لروسيا في المنطقة ولذلك مجموعة من الأسباب: أبرزها أن العلاقة الروسية- السورية أختبرت خلال فترة طويلة تكاد تمتد إلى نهايات القرن التاسع عشر، ثم أن سورية تحكم موقعها الجغرافي ودورها السياسي في المنطقة تتيح لموسكو التواجد في منطقة يصعب إيجاد بديل موازٍ في بعضهم العلاقات الدولية الآن.

يبدو أن روسيا تضع كل حالة من الحالات السابقة في ميزان دقيق لقدرتها على المواجهة في مناهضة واشنطن والدول الغربية، وغالبا ما كانت كفة الميزان ترجح لصالح هذه الأخيرة. ويشاطر الرأي هذا هوبير فيدرين وزير الخارجية الفرنسي السابق الذي ذكر في مقابلة له نشرت على صفحات جريدة الحياة بأن هناك كثير من الروس المستاؤون من فقدان روسيا نفوذها في الشرق الأوسط، في حين كان لها نصف هذا النفوذ خلال الحرب الباردة[1].

إن تعدد الحالات التي أحجمت فيها موسكو عن الاستماتة في الدفاع عن حلفائها عملت على خسارة اقتصادية وسياسية كبيرة لروسيا قد تفوق خسارتها فيما لو اتخذت موقفاً مغايراً، هذا عدا عن الخسارة المعنوية للدولة وريثة للدولة العظمى أو لدولة قوية الآن لها مصالحها التي تسقط تباعاً دون أن تضع ثقلها الكامل للحؤول دون ذلك. وعن هذه النقطة تحديداً عبر المحلل السياسي يفغيني شيستاكوف بقوله: أن الأوان لموسكو أن تختار ما بين مواصلة دور المشاهد على دول التحالف الغربي وهي تستخدم القانون الدولي وفقاً لهواها أو مساندة حلفائها الاستراتيجيين بكل ما يلزم وصولا الى استخدام القوة دون النظر إلى النتائج التي ستنجم عن مساندتها حتى النهاية.وقد بينت الأحداث الليبية أن الغرب لا يخشى سيول الدماء عندما يتعلق الأمر بالمصالح. وتجربة روسيا في العملية العسكرية التي أدت إلى حماية المدنيين في أوسيتيا الجنوبية من القوات الجورجية يجب أن تكون أكثر من مشجعة، فالعملية العسكرية الروسية لم ترفع من أسهم القوات المسلحة الروسية فقط، بل وأثبتت للجميع أن روسيا ليست نمراً من ورق. والموقف من سورية هو امتحان آخر لقوة موسكو، فليس هذا هو الوقت المناسب للتضحية بدمشق[2].

في كل الأحوال، سيبقى الوضع السوري جزءاً من مناورة القيادة الروسية في توضعها العالمي الذي يواجه معارضة «غربية» أميركية .. لكن سيبقى للموقف الروسي عنصراً في جملة العناصر التي تتحكم بالتفكير الأميركي والأطلسي في إمكان التدخل العسكري في سوريا. وهنا سيكون عنصراً مانعاً، لأنّ التدخل سيكون أوسع من أن يتوقف عند سوريا

---

[1] - الحياة ٢٠١١/١٢/٢٩.

[2] - يفغيني شيستاكوف، على روسيا ألا تضحي بسورية، روسيسكايا غازيتا، ٢٠١١/١١/٢٧.

وتحاول روسيا تبرير موقفها هذا رسميا بان انفلات الأمن في سورية يعني زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط كاملة الذي يؤثر بدوره على الاستقرار العالمي. لكن يفغيني ستانوفسكي ومثله كثير من المحللين يرون بأن موسكو تتذرع بالاستقرار في المنطقة بينما الواقع يشير إلى تغيير النظام في سورية يعني إمكانية وصول نظام على خلفية إسلامية لا ينجذب إلى روسيا ولا يراعي مصالحها في المنطقة، وفيما لو تجسد ذلك يعني ان روسيا ستكون مجرد مشاهد لا حول لها ولا قوة إزاء ما سيحدث لاحقاً، وهذا بدوره يعني فشل السياسة الخارجية الروسية[1].

الواضح حتى الآن أن موسكو لم تحصد النتائج المرجوة من توافقاتها مع الغرب ولم تحصل على وضع مريح اقتصادياً وسياسياً، فقد ظلت تشعر أنها مقيدة الحركة في السياسة والاقتصاد، مثلما تشعر أن هذا الغرب لا زال يعمل على تقليص نفوذها ومحاصرتها حتى في الأماكن التي كانت إلى وقت قريب من (محمياتها) السياسية وان مهادنة الغرب لم تجلب لها حتى هذه اللحظة سوى خسارة أسواق سلاح كانت لها، وخسارة أسواقاً تجارية عدّة، دون مقابل مكافئ. والذي يظهر أنّ واشنطن ومعه الغرب لا يريدون لموسكو أن تكون منافساً، أو يحسب لمصالحها حساب. قد تكون هذه الحسابات مجتمعة كلها تدخل في ميزان الربح والخسارة بالنسبة للدول القوية لكنها غير مطمئنة أبدا لناحية الدول النامية التي تدخل بمثابة عناصر في لعبة الكبار دون وضع مصالحها في الميزان الأساسي مما يعني أن مصير تلك الدول النامية يخضع لاعتبارات مصالح غيرها ويبقى قرارها السياسي خاضع بشكل أو بآخر لما يتمخض عن نتائج الصراع الخفي بين الدول القوية .

❖ الخاتمة وأهم النتائج :

إن الخلاصة التي يمكن الخروج بها من هذا البحث تبين أن التنافس والتزاحم بين القوى العالمية الكبرى على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط هو السمة البارزة للسياسات الخارجية لتلك الدول.

وبحكم أنّ روسيا كانت ولا زالت تشغل حيز مهم ضمن الكتلة الأورو -آسيوية الملاصقة للشرق الأوسط وضعت في أولويات سياستها الخارجية مد نفوذها في الشرق الأوسط.وخاصة في مرحلتنا الراهنة.

وقد تنوح هذا النفوذ وهذه القوى لروسيا في تبنيها موقفا داعما لسوريا في أزمتها الحالية ، الأمر الذي جعل الدول الغربية تعيد التفكير ملياً في مدى قدرة وفاعلية الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط من جديد.

وقد تمخض البحث عن نتائج هامة في ميدان معالجة الأزمة السورية الحالية تمثلت بما يلي :

- استقلالية القرار السوري تجاه قضايا السيادة الوطنية أمام المؤامرة الكونية التي تتعرض لها سوريا حاليا.
- ثبات موقف الحلفاء لسوريا في معالجتها لمعطيات الأزمة الحالية على الصعيد الداخلي والخارجي.
- التغير الواضح في موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط لصالح روسيا وإيران والصين وحلفائهم في المنطقة.

---

[1] - La syrie: derniere place-orte Russe au proch-orient slate.fr ٢-٩-٢٠١١

مراجع البحث :

- المراجع العربية

١) المنتي، ابراهيم، الموقف الروسي وحدود الفطرسة الأمريكية، جريدة البناء، العدد: ٧٥٧، ٢٠١١/١١/٢٠ .

٢) الأصفهاني، نبيه، دور روسيا الاتحادية في منطقة الشرق الأوسط، السياسة الدولية، ، العدد :١٤٥، تموز ٢٠٠١.

٣) ..... الحياة،٢٠١١/١٢/٢٩.

٤) بجك، باسيل يوسف، مدى مشروعية العقوبات الأمريكية والأوربية على سورية في ضوء القانون الدولي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩٣، تشرين الثاني، ٢٠١١.

٥) جان عزيز، قرزنا الدفاع عن دمشق، الأخبار، ٢٠١١/١١/٢٩.

٦) سلامة كيلة، سورية، الموقف الروسي وبراغماتية المصالح، الأخبار، ٢٠١١/٩/٢٢.

٧) سمعان، جورج، موسكو في حساباتها السورية والروسية، الحياة، ٢٠١٢/١/٣٠.

٨) عرفات، ابراهيم، روسيا والشرق الأوسط، أية عودة، السياسة الدولية، عدد: تشرين الأول، ٢٠٠٧ .

٩) عودة الدب إلى الساحة الدولية ،موقع الجزيرة للدراسات.

١٠) قصي الحسين، التحركات الروسية الجديدة في الشرق الأوسط ولعبة التوازنات، الأنباء ،٢٠١١/١١/١٠.

١١)مارك كانتز،يونايتد برس انترناشيونال (واشنطن)، شبكة فولتير، ٧ أيلول، ٢٠٠٥.

١٢)قرا، فؤاد، الشرق الأوسط الجديد في الفكر السياسي الأمريكي، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد: ١٠، بيروت ٢٠٠٠.

١٣)يفغيني شيستاكوف، على روسيا ألا تضحي بسورية، روسيسكايا غازيتا، ٢٠١١/١١/٢٧.

- المراجع الأجنبية:

١٤- Chosodovski M., Libya,ssyria and Nato, the morality play of Britai,s "progressive media" global research, oktober ١٢/٢٠١١ .

١٥-Friedman G.,Russia's Great Power Strategy.

١٦-Hearst David, Why Russia is backing Syria, the Gardian, ٠٢/١١/٢٠١١,

١٧- La syrie: demiere place-orte Russe au proch-orient slate.fr ٢-٩-٢٠١١

١٨- the morality play of Britai,s "progressive media" global research, oktober ١٢/٢٠١١

١٩- World Tribune, Russia threatens to Sell Arms to Israel's Enemies

- مصادر نت:

٢٠-http://an-our.com/index.php?option=com_content&task=view&id=٢٠١٧&Itemid=٥٠

٢١- http://arabic.rt.com/news_all_news/news/٥٧٥٢٧٢.

http://www.damaspost.com/٢٢- Htm.

٢٣- inosmi.ru/politic/٢٠١١٠٩٠٢/١٧٤٥٥٤٦٦html.

٢٤- http://www.voltairenet.org/a١٢٧٥٥٠

❖ مقدمة :

على مرّ التاريخ بقيت الدول الكبرى تتسابق لتكون لها حظوة في منطقة الشرق الأوسط، بسبب الموقع الجغرافي الهام لها، ولاحقاً في التاريخ لمعاصر أضيفت مجموعة من العناصر الأخرى التي جعلت من المنطقة ذات أهمية استراتيجية للموقع والموارد... ولم تكن روسيا بعيدة عن هذا الاهتمام بحكم أنها تشغل الحيز الأكبر من الكتلة الأورو . آسيوية الملاصقة للشرق الأوسط بمفهومه الواسع، فقد وضعته في أولويات سياستها الخارجية منذ عهد القياصرة الأوائل، ولأجل تثبيت مواقعها خاضت روسيا ثلاث حروب ضد الدولة العثمانية بين عامي ١٦٧٧ و ١٩١٧ من أجل السيطرة على القوقاز والبحر الأسود، أملاً في الوصول من

خلاله عبر المضايق التركية إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط كذلك وفي إطار التنافس الاستعماري مع كل من بريطانيا وفرنسا، وبلغت التطلعات الروسية في الشرق الأوسط ذروتها حينما استبق الأسطول الروسي عام ١٨٧٢ فقام باحتلال بيروت لفترة وجيزة. ثم لم تمانع موسكو القيصرية من التنسيق سرا مع كل من لندن وباريس من أجل اقتسام النفوذ فيما بينها بموجب اتفاقية سايكس بيكو، لكن اندلاع الثورة البلشفية عام ١٩١٧ حال دون ذلك وكشف قائد الثورة "فلادتمير لينين" بنود الاتفاقية التي كانت روسيا ستصبح طرفها الثالث لولا قيام تلك الثورة[1].

وفي المرحلة السوفيتية سعى الروس جاهدين لكسب أكبر عدد ممكن من دول المنطقة إلى جانبهم وذلك لاعتبارات الثنائية القطبية ومتطلبات الحرب الباردة إضافة إلى الإيمان السوفيتي في مرحلة ما بإمكانية تصدير النموذج الاشتراكي وتعميمه في الدول التي عانت من الاستعمار الغربي لدولها. وأثمر التعاون مجموعة من المشاريع الاقتصادية الضخمة في بعض الدول العربية كالسد العالي في مصر وسد الفرات في سورية وغيرها الكثير الذي يمكن ذكره، ولم يقتصر هذا الدعم على المشاريع الاقتصادية بل تعداه إلى المجال العسكري والتسلحي، ومنذ خمسينيات القرن الماضي وحتى نهاية الحرب الباردة كانت منطقة الشرق الأوسط إحدى المناطق التي شكّلت أهمية كبيرة لدى صانعي السياسة الخارجية السوفييتية، فهي المنطقة التي سمحت لموسكو بالمنازلة السلمية للقوى الغربية لمبررات عديدة أهمها أن دول هذه المنطقة قريبة من المركز السوفيتي مع توافق هذا القرب الجغرافي مع التطلع الروسي القديم المتمثل في الوصول إلى المياه الدافئة، زد على ذلك أن دول الشرق الأوسط كانت قد تخلصت منذ أمد ليس ببعيد من طوق الاستعمار الغربي لها، ومن هذه الاعتبارات وغيرها تبلورت السياسة السوفييتية الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط بكثير من المرونة التي تهدف إلى التوفيق ما بين الأهداف العقائدية السوفييتية وبين تأكيد الشراكة القائمة على المنفعة المتبادلة.

وبانهيار الاتحاد السوفيتي انهارت كافة المفاهيم التي تأسس عليها الكيان السوفيتي وجرت حركة محمومة لإعادة هيكلة جميع الأنشطة المحركة للسياسة الداخلية والخارجية على حد سواء وطرأ تحول جذري في أهداف ومرامي السياسة الخارجية الروسية بعد أن خلت عن الأسس العقائدية التي كانت تحكمها[2].

ولم تسلم المنطقة العربية جراء ارتدادات الانهيار، فشهدت القضية الأساسية للعرب في التسعينيات اتفاقيات أوسلو وطرح العرب مبادرات للسلام بل وبادرت بعض الدول العربية إلى إقامة علاقات مع الكيان الصهيوني كما أدى الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩١ إلى بدء عهد جديد من العدوان على الشعوب العربية، ما هز قواعد الحركة القومية العربية، وأدى اجتياح العراق باسم تحرير الكويت إلى شق الصف العربي لمصلحة الكيان الصهيوني.

وبالفعل أحدث الغياب السوفيتي فراغاً أكبر من قدرة الدول النامية على سده بسياساتها وتوازناتها الإقليمية والدولية، وكان هذا الفراغ حافزاً جديداً للولايات المتحدة كي تفرض لونها على ما تبقى من بقع لا تخضع لإرادتها المباشرة، وعمدت واشنطن إلى بسط النفوذ السياسي والاقتصادي من خلال التدخل المباشر والادعاء بإقامة نظام عالمي جديد طرحت من خلاله إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط مما يعزز الهيمنة الإسرائيلية على دول المنطقة بدعوى مكافحة الإرهاب في أعقاب ١١ أيلول ٢٠٠١،

---

[1] - عرفات، ابراهيم، روسيا والشرق الأوسط، أية عودة، السياسة الدولية، عدد: تشرين الأول، ٢٠٠٧

[2] - الأصفهاني، نبيه، دور روسيا الاتحادية في منطقة الشرق الأوسط، السياسة الدولية، تموز ٢٠٠١، العدد :١٤٥، ص:١٦٠.

ومن احتلال العراق إلى ترويج المشاريع التي تزيد من تفكك المنطقة العربية مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير ثم الجديد تحت شعار إحلال الديمقراطية وفرضها على الشعوب كي يجري تطويعها لأهداف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

لكن نتائج هذه الفرضيات والمشاريع لم تثبت حتى الآن أن واشنطن قد نجحت تماماً في توظيف استراتيجيتها الجديدة لملء الفراغ الذي خلّفه انهيار الاتحاد السوفيتي توظيفاً كاملاً لترسيخ دعائم الليبرالية، إذ سرعان ما اصطدمت مسيرة العملية الديمقراطية من الخارج مع النزعات القومية والتقليدية في المجتمعات الآسيوية والأفريقية وبعزو فوكوياما ذلك إلى عدم اكتمال التنمية الاقتصادية في هذه المجتمعات[٣].

وبغض النظر عن نجاح أمريكا أو فشلها في ملء الفراغ الذي خلفه انسحاب الاتحاد السوفيتي، إلا أن المنطقة العربية وخاصة العراق وجوارها أصابتها الجرعة الأكبر من التدخل الأمريكي فيها.

وظهرت البدائل السياسية الروسية بعد الانهيار بشكل يخالف التوجه السابق تماماً فبدلاً من ضرورات التغلب على الامبريالية العالمية برز الانفتاح والتعاون مع العرب بشكل يثير الريبة في الفترة الأولى التي تلت التفكك، وأغفل المسؤولون الروس آنذاك أهمية الحفاظ على صرح التعاون الذي دأب النظام السابق على بنائه بصبر وأناة، وهذا سجل التعاون الروسي مع دول الشرق الأوسط تراجعاً ملموساً، إذ شرعت الدول التي كانت في فترة سابقة أكثر اعتماداً على الاتحاد السوفيتي على تنويع مصادرها من الأسلحة والخبرات الفنية متجهة بذلك إلى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك لم تكن معاناة روسيا اقل مما هو الحال في الدول العربية بعد زوال القطب المناهض للسياسات الأمريكية التي لا ترى إلا مصالحها في علاقاتها مع الدول الخارجية، وبقيت موسكو مهادنة بعدم توافر الإمكانية الاقتصادية والسياسية لملء الفراغ الذي تركه زوال الدولة العظمى[٤].

• أولاً : مشكلة البحث :

اعتقد كثير من الباحثين أن انهيار الاتحاد السوفيتي كان هزيمة كبيرة لأي حضارة أو قطب بجانب الحضارة الغربية التي أعلنت انتصارها النهائي بعد انقضاء الحرب الباردة، لكن وقائع الأحداث الحالية تبين أن روسيا التي تمكنت من إعادة توازنها الداخلي باتت تسعى إلى فرض التوازن على الساحة الدولية الذي انفرد فيه الغرب بقيادة الولايات المتحدة طيلة عقدين من الزمن، لكن دون أن يعني ذلك العودة إلى أجواء الحرب الباردة التي أنهكت الدولة السوفييتية ذات يوم.

ويمثل الموقف الروسي من الأزمة السورية حداً فاصلاً تخوض فيه روسيا معارك ديبلوماسية وسياسية في محاولة منها لتحييد الانفراد الغربي في تقرير مصير الدول المستقلة وفقاً لمصالحها الضيقة وان هذه الازمة هي التي رسمت بوادر التصميم الروسي الجديد

---

[٣] – نهرا، فؤاد، الشرق الأوسط الجديد في الفكر السياسي الأمريكي، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد: ١٠، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٢٤.

[٤] – الحياة،٢٠١١/١٢/٢٩

في السياسة الخارجية،حيث بدت الأزمة السورية تشكل خطاً فاصلاً في العلاقات الدولية وربما هي من المرات القليلة التي يشهد فيها العالم مثل هذا الانقسام بين الدول الكبرى الفاعلة في الساحة الدولية .

- **ثانياً : أهداف البحث :**

ما زال كثير من الباحثين يشككك في الموقف الروسي "المتصلب" من الأزمة السورية واعتبر غالبيتهم أن موسكو تسعى إلى المتاجرة لكسب الثمن الأعلى من التعنت. وجاءت الدراسات والمقالات المتعددة في هذا الموضوع لتقف عند الظاهر من الموقف الروسي دون أن تغوص عمقاً في أسبابه البعيدة التي تتعدى الأزمة السورية وقد لا تقف عند حدود روسيا الداخلية في المستقبل.

وبالرغم من المغريات الكثيرة التي حصلت عليها موسكو جراء التخلي عن موقفها إلا أنها تدرك تماماً أن مستقبل العالم ومصيره لا يمكن بناؤه من خلال تجاوز جوهر المشاكل التي تمثلت مؤخراً في الانفراد الأمريكي الغربي بدول العالم، ومهما كانت المغريات الحالية عالية الثمن إلا أن الخسارة كبيرة مستقبلاً.

حاولت هذه الدراسة التبحر في ما وراء الموقف الروسي الراهن الذي لا يعني خسارة حلفاء وعقود اقتصادية الطابع، بقدر ما يعني تمدد الهيمنة الأمريكية بأشكالها العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وهو ما لا يمكن قبوله من دول العالم كله.والهدف الرئيس الذي يسعى إليه هذا البحث هو:

إذا ما قبلت روسيا بالواقع المفروض اليوم، هل يتعذر عليها مواجهته في المستقبل القريب؟.

- **ثالثاً : منهج البحث :**

اعتمد الباحث على المنهج التاريخي الذي يساعد في فهم الاهتمام الروسي بمنطقة الشرق الأوسط من خلال معرفة قضايا المنطقة في العهدين السوفيتي والروسي ، دون الابتعاد عن المنهج التحليلي الذي يساعد في تحليل بعض التصريحات والتحركات والاهتمامات الروسية تجاه منطقة الدراسة .

- **رابعاً : خطة البحث :**

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة كالآتي :

- المبحث الأول :الانعطافة الروسية في السياسة الخارجية.
- المبحث الثاني : روسيا وإعلان تعدد القطبية من دمشق.
- المبحث الثالث: تماسك الحلفاء في مواجهة التحديات.

❖ الخاتمة وأهم النتائج.

❖ المراجع.

▪ المبحث الأول : الانعطافة الروسية في السياسة الخارجية :

يعود اليوم السؤال مجدداً عن موقع الدول الحليفة لروسيا في استراتيجية الأخيرة المغايرة عما كانت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي مباشرة وتحديداً طيلة فترة الرئيس يلتسين، فروسيا تبدو اليوم وكأنها تنظر إلى العالم وفق رؤية جديدة، وخاصة في ذلك الجزء من العالم (الشرق الأوسط) الذي تسعى الإدارة الأمريكية والغرب تطويعه وفق مصالحها الخاصة . فأحداث الحادي عشر من أيلول والحرب الأمريكية على العراق، والصراع العربي الإسرائيلي فرضت على العالم العربي أبعاداً جديدة إستراتيجية ربما يكون أكثرها خطورة تجاهل الواقع الجغرافي العربي، والإصرار على اعتبار العرب دولا منفصلة تحدد كل دولة تعاليها مع الغرب والعالم سياساتها ومواقفها ومصالحها التي تكون في أحيان كثيرة متناقضة مع بعضها أو تكون مناقضة لمصالح الدولة نفسها وللمصالح الإقليمية للمنطقة العربية وغير العربية المحيطة بها.

لكن مشكلة روسيا اليوم ليست في الشرق الأوسط، فهي نفسها لم تعد تعير انتباهاً لطبيعة النظام في أي مكان، ولا لطريقة تعاطي الدول مع القضايا الأيديولوجية، لكن مشكلة موسكو اليوم تبدو في طريقة تعاطي الغرب ولاسيما الولايات المتحدة معها، ضاربة عرض الحائط بالمصالح الكبرى لموسكو عبر محاولات حادة لاختراق منظومة أمنها القومي كما حدث في أكثر من مكان، وتجد موسكو أنها انتظرت أكثر من اللازم لتعديل التعاطي الغربي إلا أن شيئاً لم يحدث، وبقي التجاهل عنواناً للإستراتيجية الغربية في كثير من المناطق التي ترى فيها موسكو أنها تقع في مجال مصالحها الحيوية، وبالتالي كان على التعاطي الغربي في تلك المناطق أن يكون أكثر حذراً، وكانت تجربة غزو العراق حليف الاتحاد السوفييتي ، ثم الدرع الصاروخية، ثم انضمام بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق إلى الناتو أو الاتحاد الأوربي. ثم أحداث جورجيا، وبعدها أحداث الثورات العربية في مصر ثم ليبيا، وفي كليهما لا أثر للوجود الروسي، وبقي العنوان العريض هو تراجع أمريكي غربي لما يجري في تلك المنطقة.

وبغض النظر عمّا إذا كان الاتحاد السوفيتي السابق قد تلقى ضربات إستراتيجية قاسية في العالم العربي والإسلامي، في مصر عام ١٩٧٢، وبسبب المغامرة العراقية في الخليج والكويت التي تمخض عنها لاحقاً الاحتلال الأمريكي للعراق، لكن ذلك لا يشكل مدعاة لابتعاد روسيا الحالية عن تلك المنطقة الهامة بموقعها الجغرافي وإمكاناتها الأخرى التي تدعم إمكانية عودة روسيا كدولة عظمى تستطيع من خلال تواجدها في تلك المنطقة أن تواجه أمريكا والغرب كما كان الحال عليه إبان الاتحاد السوفيتي ولو بصيغة أخرى تتماشى وإستراتيجية موسكو الحالية.

في تلك الحقبة من التاريخ كانت حركة النهوض القومي واليسار في المنطقة على أشدها، مما أتاح دخول الاتحاد السوفيتي بسهولة في دول المنطقة عبر مصر وسورية والعراق والجزائر وليبيا واليمن. ولم يكن الشرق الأوسط في ذلك الزمن هو نفسه وفق "المفهوم الراهن" إذ كانت إيران وتركيا في عداد الدول الموالية للغرب، وهو ما كان يجعل التحرك السوفيتي يكاد ينحصر في بعض الدول العربية التي سبق ذكرها .

من زاوية ثانية ، لا تبدو مقدرات روسيا الآن ليست هي مقدرات الاتحاد السوفيتي السابق وقوته، لكن إمكانية العودة في هذا الظرف متوافرة أكثر من غيره على خلفية تراجع الدور الأمريكي للهيمنة المطلقة على الشرق الأوسط الممتد من باكستان و حتى لبنان وجنوباً إلى اليمن وامتداداً إلى القرن الأفريقي والدول العربية في شمال أفريقيا، هو أحد العوامل التي فتحت المجال

للنشاط الروسي باتجاه الشرق الأوسط، مقابل تصاعد عوامل القوة الروسية التي شكل تدخل قواتها في جورجيا ٢٠٠٨ حدثاً منفصلياً لم تستطع حتى الولايات المتحدة الأمريكية والغرب كله أن يفعلا أكثر من مناصرة حليفتهما جورجيا إعلامياً. فالرد العسكري الروسي السريع والمفاجئ، أكد أن ثمة مناطق استراتيجية لروسيا وأنها فيها مصالح حيوية وهي لن تسمح بعد الآن للتدخل الغربي فيها دون التنسيق مع موسكو.

بعد التدخل العسكري في جورجيا أجبرت موسكو كل القوى العالمية على الاعتراف لها بدورها في منطقة القوقاز، من هنا تأتي فاعلية الدور الروسي للمواجهة مع السياسة الأمريكية في مناطق محددة من العالم. فنحن إذاً أمام استثمار روسي لحالة ضعف وتراجع للولايات المتحدة وليسنا أمام تحولها لقطب وفق المفهوم الذي عرفناه للقطبية.

ومن ناحية أخرى لا يعني التراجع الأمريكي في المنطقة أن عوامل الحضور الأمريكي قد تلاشت تماماً لكن المستجدات الجديدة تسمح الآن لموسكو أن تكون أكثر حرية في التحرك مثلها مثل مجموعة من الدول الأخرى كالصين والاتحاد الأوروبي والهند وتركيا وإيران. وكي لا تخسر موسكو ما تخطط له لتحسيد مصالحها في المنطقة العربية لذا فهي تعتمد المناورة أكثر من اعتماد الصدام. وهي تتحرك الآن كدولة تبحث عن مصالحها وفق آليات وأسس جديدة تحددها المنفعة المتبادلة وليس الأساس الأيديولوجي كما كانت خلفيات التواجد السوفييتي السابق.

ولم يكن بمقدور الأوضاع الراكدة في العالم العربي طيلة فترة ما بعد الاتحاد السوفييتي أن تمايز الموقف الروسي بعد تعافي الدولة الروسية وتمتحه بشكل جاد خاصة بعد كلمة بوتين في مؤتمر ميونيخ التي أخذت أبعاداً سياسية لها خصوص الانفراد الأمريكي في العالم والذي لم ينقده كما قال بوتين، فالحلول والتصرفات الأحادية أصبحت مسببا لآلام بشرية جديدة، ولمزيد من بؤر التوتر. انظروا بأنفسكم، إن الحروب والأزمات لم تصبح أقل مما كانت عليه. (...) ويموت في هذه النزاعات أناس أكثر مما كان في السابق، أكثر بكثير [1].

انطلقت السياسة الخارجية الروسية على تحقيق المصالح الوطنية ودعم الاستقرار، ومن الدعوة لإحلال عالم متعدد الأقطاب محل هيمنة القطب الواحد التي لم تخلب معها عالم أفضل في علاقاته واستقراره، وتم اتهام الولايات المتحدة الأمريكية في إثارة النزاعات على مناكفة غير مسبوقة في تاريخ العالم المعاصر وذلك بسبب انفرادها في الساحة الدولية وإصرارها على فرض القيم الغربية ومحاربة الدول على أساس موقفها من النمط الغربي في الحياة. ودعا الرئيس الروسي إلى علاقات مميزة بين الدول بقصد التنمية والاستقرار في العالم. أما عن الأدوات التي يمكن أن تكون رافعة لهذا النهج الجديد في السياسة الخارجية الروسية فإن أهمها في نظر صانعي هذه السياسة ممثلة في منظمة الأمم المتحدة حيث لا زالت روسيا تحتل فيها أحد المقاعد الدائمة في مجلس الأمن. وعلى هذا الأساس انطلقت النشاط الروسي الخارجي في سبيل إيجاد الطرق التي يمكن أن تؤدي إلى إقامة هذا النظام العالمي الجديد، ويدخل في هذا المضمار العمل الدبلوماسي من أجل إقامة محور بين روسيا والصين والهند، مع التأكيد أن مثل هذه التحالفات الروسية الجديدة لا تقوم على التحالفات العسكرية فقط في حالة قد تعيد أجواء الحرب الباردة التي أرهقت الاتحاد السوفييتي سابقاً.

---

[1] - http://an-our.com/index.php?option=com_content&task=view&id=٢٠١٧&Itemid=٥٠

Russia and restore the role in the Middle East

Department of International Relations

Faculty of Political Science

Damascus University

abstract

Form of competition and rivalry between world powers for influence in the Middle East salient feature of the foreign policies of these countries throughout history.

With the collapse of the Soviet Union, there has been a radical shift in the goals and objectives of Russian foreign policy after it abandoned the ideological foundations which were governed, has not delivered the Arab region by the repercussions of the collapse.

And by the fact that Russia has been and continues to occupy an important space within the Euro-Asian bloc adjacent to the Middle East and placed in its foreign policy priorities to extend its influence in the Middle East., And gain the largest possible number of countries in the region to their side and that the considerations and requirements of the Cold War. They also tried to export the socialist model and circulated in countries that have suffered from Western colonialism for their countries.

In our current stage seemed the current Syrian crisis constitute a watershed in international relations, such as the Russian position of this crisis a watershed locked when Russia diplomatic and political battles in an attempt to neutralize the Western monopoly in the self-determination of nations.